إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

د. زرقين عبود *
abze_86@yahoo.fr

د. فوزي عبد الرزاق**
abderzagf@yahoo .fr

••• الملخص:

إن واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لا زال لم يحقق المستوى المطلوب في تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين وتحقيق الأمن الغذائي ،وأن الفجوة الغذائية في تزايد مستمر، مما يستوجب وضع سياسات اقتصادية من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع و القطاعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي.

وبناء على ذلك جاءت هذه الورقة البحثية،تتناول إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية ،الذي يحتل مرتبة هامة في الاقتصاد الجزائري ، هذا القطاع يبقى خاضع لتقلبات أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي من جانب ،ومن جانب آخر للاختيارات السياسية و الاقتصادية التي تتبناها السلطات العمومية ،و بالخصوص ارتباطه مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى و نماذج الاندماج في الاقتصاد العالمي .

••• الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية ، الأمن الغذائي، الاستثمار، الفجوة الغذائية ، الاقتصاد الجزائري.

معلومات عن المقال

تاريخ وصول المقال
2014/03/26

تاريخ قبول المقال
2014/06/05

تصنيف JEL

E29,H49

••• *Abstract:*

The reality of the food industry in Algeria still did not achieve the required level to cover the food needs of citizens, and achieving food security, and that the food gap continues to increase , necessitating the development of economic policies in order to encourage investment in this sector and sectors related to food security.

Consequently came this paper, a high degree of importance and are problematic investment in the food industry, which ranks important in the Algerian economy, this sector remains subject to the vagaries of commodity prices on the international level, on one side, and the other side of the policy choices and economic adopted by the public authorities, and in particular its association with the rest of the economic sectors and other forms of integration into the global economy.

••• ***Key words:*** *food industries , food security , investment , food gap , the Algerian economy*

© 2014 جميع الحقوق محفوظة لمجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR

* أستاذ محاضر "أ" بجامعة أم البواقي

** أستاذ محاضر "أ" بجامعة سطيف 01

••• مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ التسعينات تحولات عميقة بما يتماشى و اقتصاد السوق ، حيث قامت الدولة بمجموعة من الإصلاحات ، أدت إلى التغير التدريجي في السياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق ، كان لها أثر على الاقتصاد الوطني بصفة عامة و المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة . حيث بدأت تعرف نوع من التغير على كل المستويات ، و هذا من أجل التأقلم مع الانفتاح الاقتصادي للدولة ، من خلال ما تلعبه هذه الأخيرة من دور في عملية الإصلاح ، عن طريق برامج مختلفة قصد تأهيل الاقتصاد الوطني ، و المؤسسات الاقتصادية خصوصا و التي يفرضها المحيط الخارجي و الداخلي ،مما ساعد على بروز قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي حسب اعتقاد السلطة ، أين أنشئت في سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، أوكلت لها مهمة تهيئة المحيط الملائم ، و الظروف المواتية ، فاتحة المجال للاستثمارات الاقتصادية سواء الأجنبية أو الوطنية ، و بالأخص تلك التي عرفها قطاع الصناعات الغذائية ، و الذي يحظى بأهمية متزايدة نظرا لقدرته على توفير فرص عمل واسعة . كما أن قطاع الصناعات الغذائية يحتل مرتبة هامة في الاقتصاد الجزائري نظرا لما يكتسيه من أهميةتتمثل في ارتباطه مع القطاعات و الفروع الاقتصادية الأخرى هذا من جهة اخرى.و من جهة ثانية مرتبط بالاختيارات السياسية الاقتصادية التي تبتنها السلطات العمومية في ظل التحولات الجارية التي يعرفها الاقتصاد الوطني ، و التي عاد من خلالها إلى نظام تلعب فيه اليات السوق دورا أكبر مما جعل القطاع الخاص يحضى باهتمام أكبر في النشاط الاقتصادي للدولة ، و زيادة نسبة الاستثمارات و بالخصوص في قطاع الصناعات الغذائية هذا في ظل قوانين و بيئة اقتصادية عالمية تبسط نفوذها على اقتصاديات الدول من خلال الانضمامالمرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة و مالها من آثار مستقبلية على هذه الاستثمارات في هذا القطاع.

وعلى ضوء مما سبق تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال التساؤل الجوهري التالي:

إلى أي مدى يساهم الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي؟

وهذا يقودنا لطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

1-ما مكانة قطاع الصناعات الغذائية من الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مواجهة التحديات الراهنة ؟

2-ما الأهمية التنموية لقطاع الصناعات الغذائية ؟

3 – ما هي التحديات و المعوقات التي تقف أمام تطوير مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني ؟

4 – ما هي الأفاق المستقبلية لتنمية قطاع الصناعات الغذائية في ظل التحرير الكامل للتجارة الخارجية ؟

ومن خلال الاسئلة السابقة الذكر تم تقسيم البحثللمحاور التالية:

المحور الأول-أهمية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية

أصبح الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية على مستوى العالم من الأنشطة الاقتصادية التي يحقق مردودا اقتصاديا عاليا فمع تصاعد معدلات الاستهلاك العالمية، يتصاعد الطلب على المنتجات الغذائية بنسبة مضطردة ووفقا لإحصاءات صادرة عن معهد الصناعات الغذائية في الولايات المتحدة الأمريكية ،فإن الزيادة في الطلب على مدى السنوات العشر الماضية أدت بدورها إلى ارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية ، كما ارتفعت مبيعات المصانع بنسب كبيرة .والإحصائيات تختلف من بلد لآخر وإن كانت بنفس الوتيرة .

وتعتبر مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية أحد النماذج الأساسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، حيث تتميز بنسيج من هذه المؤسسات في جميع النشاطات المكونة للفرع ، منها على سبيل المثال المطاحن صناعة و تحويل السكر ، إنتاج و تحويل الحليب ، تصبير الخضر و الفواكه والمشروبات المعدنية و الغازية ، حيث تحضى هذه الصناعة بأهمية متزايدة و نمو في أغلب دول العالم، نظرا لقدرتها على توفير المتطلبات الضرورية الغذائية لحاجيات السكان و تميزها بتوفير فرص عمل واسعة ، مما جعل هذه المؤسسات تحتل موقعا حيويا في اقتصاديات دول العالم ، إذ أنها تعتبر من أهم القطاعات ضمن قطاع الصناعات التحويلية من حيث حجم الإنتاج و الذي يمثل 10 % للدول المتقدة و 16 % للدول النامية من الحجم الكلي للإنتاج الصناعي[1]،حيث تسعى الدول النامية للارتقاء بقطاع الصناعات الغذائية بصورة جادة حتى يتم الاكتفاء الذاتي و يتماشى هذا التطور الصناعي الغذائي في الدول النامية مع تأكيدات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " اليونيدو "، إلى أن قطاع الصناعات الغذائية في الدول النامية يجب أن ينمو بمعدل 4 إلى 5 % سنويا حتى يلبي الاحتياجات الغذائية المتنامية في تلك الدول و قد رسمت البلدان العربية و منها الجزائر سياسات لتطوير قطاع الصناعات الغذائية تتضمن فتح المجال للاستثمار الخاص ، كما أولت الحكومات المتعاقبة أهمية خاصة لمؤسسات قطاع للصناعات الغذائية ، و هو ما جعل هذا القطاع يحتل مرتبة

هامة في الاقتصاد الوطني ، حيث بلغ متوسط نصيب الصناعات الغذائية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية 25 % خلال سنة 2012[2]. كما أحتل المرتبة الثالثة بعد فرع الحديد و الصلب ، و فرع البناء ، كما أن قطاع الصناعات الغذائية يتأثر بظاهرة خارجية ذات حساسة عالية ، و هي تقلبات أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي ، و هذا يكون له أثر سلبي على الاستثمار في هذا القطاع ، على أساس أن الجزائر من بين الدول المستوردة للمواد الغذائية أو بالأحرى مدخلات مؤسسات الصناعات الغذائية ، و التي تعرف منحنى تصاعدي من سنة إلى أخرى حيث بلغت هذه الواردات أكثر من 10 مليار دولار في سنة 2012 ، بينما الصادرات لم تتجاوز خلال هذه الفترة 100.5مليون دولار . كما نشر أن أربع أصناف من المنتوجات تمثل 77,6 % من الواردات الإجمالية وهي تتوزع خلال سنة 2009 [3] كما يلي :

- الحبوب 3.89 مليار دولار أمريكي
- حليب و مشتقاته 2.25 مليار دولار
- الدهون و الزيوت 1.39 مليار دولار
- السكر و السكريات 3.35مليار دولار

أن مؤسسات الصناعات الغذائية تبقى في أكثر الحالات مرتبطة بالسوق الدولية لهذه المواد وهذا يكون له أثر سلبي على الاستثمار في هذا الفرع .

المحور الثاني-واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

إن هيكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يتميز بكثرة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ذات الطابع الخاص ،و هذا في جميع القطاعات المكونة للنشاط و ترتكز أساسا على المطاحن ، إنتاج وتحويل الحليب ، تعبئة و تغليف المواد الغذائية ، المشروبات الغازية و المعدنية ، تصبير الخضر والفواكه ، و في دراسة خاصة للوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار " L'APSI " خلال فترة 1994 – 2000 [4] فإن نشاط مؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر في خمس نشاطات على غرار المخابر 27,5 % ، المطاحن 13,5 % ، إنتاج و تحويل الحليب 12,8 % ، تعبئة المواد الغذائية 8,5 % المشروبات الغازية 7 % .

كما نشير أن الهيكل الديموغرافي و ديناميكية قطاع الصناعاتالغذائية في الجزائر تبقى صعبة الحصر ، و هذا لضعف و نقص الإحصائيات الخاصة بهذه القطاع ، رغم أن الوزارة الوصية قدمت

توصيات من أجل تحسين و تقييم نظام المعلومات خلال الجلسات الوطنية حول المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر خلال الفترة 14 و 15 جانفي 2004[5].

ونشير أن مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية موجودة في المناطق الحضرية ،و التي تتميز أسواقها بطلب متزايد على السلع ذات الاستهلاك الواسع ، حيث تتوزع على المدن التالية ، الجزائر ، البليدة ، سطيف ، قسنطينة ، وهران ، بومرداس ، الشلف ، بجاية ، تيزي وزو

وقد بلغ عدد مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية سنة 2012 ،16058 مؤسسة أي بزيادة قدرها 23% عن سنة 2008 ، والتي بلغ عدد المؤسسات بها 13060 مؤسسة .و للإشارة أنه حسب الغرفة الوطنية للحرف و المهن فإن فرع الصناعات الغذائية يضم المؤسسات الحرفية ،و التي قدر عددها حسب نفس التقرير بـ 26000 مؤسسة في أغلبها مؤسسات ذات طابع فردي[6].و فيما يخص الاستثمار في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لقطاع الصناعات الغذائية ،و رغم قلة المعلومات و كذا عدم دقتها من جانب آخر ، فإن الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار L'ANDI سجلت سنة 2010 استثمار 19872 مليون دينار جزائري و المصرح به في المجال الفلاحي هذه الأرقام انخفضت بـ 38 % مقارنة بسنة 2009 حسب L'ANDI[7] و تم إنشاء 744 وظيفة عمل و هذا بانخفاض قدره 2 % عن سنة 2009[8] بينما سجلت الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الشباب " L'ANSEJ " إنشاء 10500 مؤسسة تنشط في المجال الفلاحي باستثمار قدره 10966 مليون دج[9] سنة 2009.

كما أن مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لازالت محل طلب من طرف المستثمرين، و هذا يرجع إلى طبيعة السوق الوطنية التي تتميز بطلب متزايد على السلع الغذائية و بالخصوص ذات الاستهلاك الواسع رغم الصعوبات والعوائق التي تواجه مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية، والتي يمكن أن نتطرق لها من خلال المحور التالي:

المحور الثالث- عوائق تنمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

يواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، كغيره من القطاعات الصناعية مجموعة من العوائق والتحديات أهمها:

- ✓ زيادة الواردات على حساب الصادرات : نتيجة لسياسات الدولة في الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ،فقد أدى إلى دخول السلع الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية، فالتنافس بين السلع الأجنبية والسلع المحلية تكاد تكون تكون معدومة.
- ✓ اتساع ظاهرتي التهريب والإغراق في السوق الجزائرية

- ✓ افتقاد الاقتصاد الجزائري إلى إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية الصناعية.
- ✓ الافتقار إلى بنية تحتية صناعية ملائمة.
- ✓ عدم الاهتمام بالقطاعات التي تمثل لبنة أساسية لتطوير القطاع الصناعي مثل: القطاع الزراعي.
- ✓ عدم الاهتمام بمراكز الأبحاث والتطوير الصناعي
- ✓ عدم توفر العمالة الوطنية المتخصصة في مجالات صناعات الأغذية المختلفة.
- ✓ محدودية القدرة لأصحاب الأعمال والمؤسسات الصغيرة في الحصول على مصادر التمويل التي يحتاجونها في أنشطتهم الصناعية.
- ✓ الغش في السلع المحلية : حيث توجد العديد من السلع الوطنية التي تعاني من الغش وعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس الدولية ، وان كانت ليس كل السلع تعاني من الغش فهنالك سلع محلية ذات جودة عالية وحائزة على شهادة الجودة.(ISO)
- ✓ تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية طاقة كامنة لنمو و التأقلم مع القطاع الزراعي ، و هذا في إنشاء مناصب شغل نظرا لمرونة هيكلها ، حيث تمثل هذه الأخيرة هياكل اقتصادية و مالية حساسة، و رغم إنشاء وكالات وطنية مختلفة من أجل ترقية و تطوير هذه الصناعات ، إلا أنها لم تسمح بتطور ملحوظ حيث واجهت عوامل عديدة تتكاثف للوقوف في وجه تطورها و نموها في ظل منافسة غير متوازنة مع الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الوطني، و يمكن حصر هذه التحديات و القيود التي واجهت هذه الصناعات في النقاط التالية :

1 –ممارسات النشاط التجاري للسوق الموازية كان له أثر بالغ على تطور هذه الصناعات.

2 – عدم مرونة المحيط المؤسساتي الذي كان من المفروض أن يكون في خدمة هذه الصناعات وذلك من خلال :

- غياب سياسة التكوين
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي
- الضغط الجبائي و التكاليف الاجتماعية
- عدم توافق التعاريف الجمركية التي تحفز النشاط التجاري على حساب النشاط الإنتاجي
- التشريعات المعقدة التي أدت إلى بيروقراطية تامة

- ضعف الخدمات و الوساطة البنكية
- ضعف معاهد البحث .

انفتاح اقتصادي غير مدروس قد يؤدي إلى زوال هذه الصناعات التي ليست لها الخبرة الكافية من حيث الموارد ، و معرفة التقنيات التي تمتلكها المؤسسات العالمية ، و بتالي عدم قدرتها على المنافسة ، كما جرى الحال في فرع صناعة النسيج بدولة تونس ، حيث أغلقت تقريبا كل المؤسسات لعدم قدرتها على منافسة المؤسسات الأجنبية و تم تسريح آلاف العمال .

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تترك الدولة هذا الفرع من الصناعات الغذائية ،نظرا لما يحتله من مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني ، و هذا من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع الذي تزداد حاجياته يوما بعد يوم ، هذا إذا ما أخذنا بعض مؤشرات الاستهلاك على سبيل الحصر . فإن احتياجات الفرد الجزائري من القمح هو 200 كغ و 28 كغ من السكر و 13 كغ من الزيت و 110 لتر من الحليب لهذا للمواطن خلال عام 2011حسب وزارة الفلاحة .

و هذا ما يفسر أن الجزائر من العشر الأوائل من حيث استيراد المواد الغذائية المختلفة [10].

هذا ما يؤكد أن الصناعات الغذائية في الجزائر لا تزال حاضرة بكميات قليلة ، و أن الجهاز الإنتاجي و التحويل دون المستوى و غير كافي لتغطية الطلب الوطني .

رغم أن الدولة تدخلت الإعادة تأهيل هذه الصناعات عن طريق برنامج " PNDAGRO " [11]،والذي تهدف من خلاله للإسراع في تنمية قطاع الصناعات الغذائية من خلال مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، و هذا من خلال الحث و تحفيز الاستثمار ، و تأهيل المؤسسات ومحاولة تسهيل استيراد تجهيزات لإنتاج بخصوص هذا القطاع.

المحور الرابع-مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تنمية الاقتصاد الوطني

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية قطاعا حيويا يلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني ،ويمكن توضيح أهميته من خلال النقاط التالية:

1-مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الوطني

إن المشاكل التي واجهت المؤسسات الصناعية المشكلة للنسيج الصناعي الجزائري بصفة عامة وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، أثناء مرحلة الانفتاح الاقتصادي وبالخصوص في القطاع العام، تبرز التدهور المستمر لنتائج القطاع الصناعي، رغم تحقيقه في بعض السنوات على مستوى

بعض القطاعات لنتائج إيجابية عادة ما ترتبط بإجراءات دعم معينة أو برامج واتفاقيات خارجية دعمت موقفها ونتائجها، ويمكن الوقوف على تطور الإنتاج الصناعي خلال فترة (2003-2010) والتي تميزت بأحداث وبرامج مختلفة، ومعرفة تطور الإنتاج الصناعي الغذائي ضمن النسيج الصناعي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): جدول يمثل نسبة تطور الإنتاج في الفروع الصناعية للفترة (96-2010)

الوحدة نسبة مئوية

النسبة	1996	1997	1998	1999	2000	2005	2008	2010
النسيج والجلود	- 2,4	- 1	- 1,10	- 15,80	- 13,50	- 26,6	- 17,5	- 18
المعادن والميكانيك	- 22,20	- 27,60	+ 18,10	- 2	+ 6,40	+ 5,2	+ 3	+ 12
كيمياء أسمدة صيدلة	- 16,00	+ 9,70	23,20	- 2,00	6,40	5,2	3,1	10
خشب ورق	-16,00	- 3,10	- 2,30	- 17,70	- 0,60	- 9,90	- 5	- 3
التعدين	- 23,9	- 17,60	+ 5,80	18,1	5,10	11,30	12,5	15
الصناعات الغذائية	+ 3,70	- 3	+ 13	- 1,90	+ 9,4	- 11,00	- 12,3	- 3
إلكترونيك كهرباء	+ 6,60	- 5,70	+ 18,30	- 9,60	+ 3,40	+ 11,40	12	5
مواد البناء والزجاج	1,9	- 5,6	+ 5	- 2,7	5,10	- 0,60	1	1,5

المصدر: إعداد الباحثان :استنادالمعطيات تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسنوات المذكورة.

إن إبراز نسب تطور الإنتاج لفروع القطاع الصناعي يبين التذبذب المسجل وفي أكثره نحو نتائج سلبية في أغلب الفروع، وهذا يرجع إلى النهج المتبع من طرف الدولة في التنمية، الذي لم يتوافق مع واقعها الاقتصادي والسياسي، الشيء الذي أدى إلى عرقلة الوصول إلى نتائج إيجابية هذا من جهة، ومن جهة ثانية مارست الأجهزة الإدارية المشرفة على إدارة تلك المؤسسات ومتخذي القرار فيها مهامهم تابعين في ذلك للجهات الوصية ،مما أفقدهم الحافز على العمل وروح المبادرة والتطوير، مما انعكس بالسلب على كفاءة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، وبقي تابعا في جانبه المالي لدعم الدولة إلى الحد الذي أصبحت فيه المشروعات الاستثمارية العامة من حيث عددها وحجمها تفوق قدرة الدولة على الإشراف والإدارة وأحكام الرقابة.

وبخصوص قطاع الصناعات الغذائية ، فقد شهد هو الآخر تذبذبا من سنة إلى أخرى من حيث نمو الإنتاج، وهذا من خلال الصعوبات التي يواجهها وبالخصوص القطاع العام، وعدم قدرته على التكييف مع المحيط الجديد، أين فسح المجال في مختلف الفروع إلى القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليبرز أكثر و يتبوأ مكانة خاصة في الاقتصاد الوطني.

رغم أن الدولة تسعى لإزالة العراقيل التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية كونه يحتل مكانة مركزية في الاقتصاد الوطني وارتباطه القوى بتقلبات أسعار المواد الخام في السوق العالمية، لأهم أنشطة الإنتاج الغذائي الصناعي ذي الاستهلاك الواسع في الوطن، وتمكنيه من العودة الثابتة إلى النمو حتى يعزز المسيرة التنموية و يساهم مساهمة فعالة في تغطية الطلب الوطني للسلع الغذائية التي لها آثار بالغة على التجارة الخارجية و التي يمكن لتطرق إليها من خلال مايلي:

2-مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة جدا على تموين مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية بالمادة الخام الأولية، عن طريق الواردات وهذا بتغطية تجاوزت في كثير من النشاطات 50 %، و إن اختلفت حسب نوعية كل نشاط ،وهذا في حد ذاته خطر على الاقتصاد الوطني، وهو يعتبر تابعا لتغيرات المحيط الدولي، وأن كانت الجزائر خلال مسيرتها التنموية تعتمد على استيراد المواد الأولية، وكذلك السلع الجاهزة الغذائية، فيمكن القول إن في المرحلة الحالية وبفضل مؤسسات القطاع الخاص لبعض المنتوجات كالسميد والدقيق، والسكر والحليب ومشتقاته، والزيت، وكذلك الطماطم، أصبحت تنتج في الوطن لكن تعتمد في معظمها على المواد الخام الأولية المستوردة من الخارج، وهذا بنسب متفاوتة للسلع الضرورية، وفي المقابل فإن الصادرات من هذه السلع الغذائية الضرورية " السميد والدقيق، الحليب ومشتقاته، السكر، المطاطم، الزيت الاصطناعي " فهي منعدمة، ولا يمكن الحديث عن التصدير ولكن الحديث عن عدم تغطية متطلبات الحاجيات الوطنية، وقد ساهم الانفتاح الاقتصادي للجزائر وتحرير التجارة الخارجية على تدفق أشكال السلع من مختلف أنحاء العالم على السوق الجزائرية، وعرفت السوق حد التشبع، وهذا كان له أثر على الإنتاج الصناعي الغذائي الذي عرف هو الآخر منافسة شديدة. ويمكن استعراض هيكل الواردات والصادرات من السلع الغذائية للفترة " 2000 – 2010".[12]

أ- تطور قيمة الواردات من السلع الضرورية

شهدت الفترة "2005-2010 " تطورا في نسبة الواردات الغذائية نسبة إلى مجمل قيمة الواردات، حيث وصلت سنة 2010 إلى ثلاث ملايير دولارا من المجموع الكلي للواردات الجزائرية وهذا بنسبة قدرها 21,8 % من المجموع الكلي للواردات[13]،وبذلك احتلت المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية، ورغم أن الجزائر خلال هذه الفترة تعرف مداخيلها من البترول ارتفاعا محسوسا بفضل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا لم يكن له أثر على سياسة الواردات الغذائية بفضل قدرة الجزائر على الاستيراد هذا من الناحية النظرية لكن من الناحية العملية له أثر على الاقتصاد الوطني كونه

يستنزف الاستيراد 21 % من الثروة الوطنية كان بالإمكان تفاديها أو حتى التقليل منها، والاستفادة من هذه المبالغ في نشاطات أخرى.

وإن قيمة الواردات من السلع الغذائية كان لها وزنها الثقيل على مجمل واردات السلع الغذائية ويمكن معرفة تطور قيمة الواردات من السلع الغذائية الضرورية خلال الفترة " 2005-2010 " من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور قيمة الواردات من السلع الضرورية لفترة " 2005-2010 "

الوحدة مليون دولار

السنوات / المواد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة 2010/2005
الحليب ومشتقاته	415,60	429,95	534,87	492,39	513,20	584,80	% 71
السكر	227,49	222,48	297,99	267,92	276,50	281,50	% 80
الزيت	217,80	212,91	235,26	276,33	261,30	289,50	% 132
الطماطم الصناعية	15,60	16,81	14,87	17,20	15,20	14,17	- % 90
القهوة والشاي	141,07	143,03	83,56	82,65	82,7	83,8	- % 59
المشروبات الغازية	5,1	5,1	12,38	15,14	17,5	72,8	% 142

Source: http:www.donanes.CNIS.2011

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم واردات السلع الغذائية من حيث القيمة في حالة ازدياد مستمر وبالخصوص الحليب ومشتقاته ،وكذلك الزيت الصناعي ،وهذا يعكس جيدا مدى اعتماد السوق الوطنية على الواردات، ورغم دخول القطاع الخاص في الفترة الأخيرة يشكل مكثف إلا أن الجزائر لا زالت تعتمد على الواردات من تغطية احتياجات السوق الوطنية ويرجع ذلك إلى:

أولا: زيادة الكميات المستوردة نتيجة ضعف الإنتاج الوطني بشقية الزراعي والصناعي الغذائي.

ثانيا: ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الغذائية في السوق العالمية، وعدم التوازن العام خلال الفترة " 2005-2010 "بين العرض والطلب، وخاصة بالنسبة لمادة السكر.

ثالثا: وبالنظر إلى القياس الدولي الذي تقوم به منظمة الزراعة والتغذية فإن الجزائر تجاوزت القياسات الاستهلاكية وخاصة في الحبوب، والحليب.

وهذا الاستهلاك كان له انعكاس إيجابي على زيادة قيمة الواردات الغذائيةخلالها إلى احتلال المرتبة الثانية من مجمل الواردات المسجلة وهذا بمعدل متوسط قدره 21 % .

ب- تطور قيمة الصادرات من السلع الغذائية

أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تعتبر ضئيلة جدا اين بلغت معدل متوسط للفترة " 2005-2010 " مقداره 2,91 % من إجمالي الصادرات، واحتلت مجموعة مواد التجهيزات الصناعية المرتبة الثانية خلال هذه الفترة بمعدل متوسط قدره 0,28 %، لتليها مجموعة المواد الغذائية بمتوسط قدره 0,24 %، ولهذا فإن الحديث عن الصادرات الغذائية في الجزائر لا يمثل من تغطية واردات المواد الغذائية سوى 2%[14] وهي نسبة ضعيفة جدا ولا يمكن مقارنتها بالنسبة لمجمل الواردات الغذائية، وتقتصر صادرات الجزائر من السلع الغذائية على بعض مشتقات الحليب والمتمثلة في " الياروت " وكذلك المشروبات الغازية والمعدنية .

وبالتالي فإن الحديث عن الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية يعكس حقيقة مدى تطور الإنتاج الصناعي الغذائي، الذي لازال لم يحقق فيه الاكتفاء الذاتي، هذا إذ كان في المستقبل تطور فإنه دون شك يصطدم بعراقيل وصعوبات منها المنافسة الحادة في الأسواق العالمية، رغم ما تبذله السلطات العمومية من أجل التخلص من اقتصاد أحادي الجانب يتمثل في تصدير المحروقات الذي يمثل نسبة 97 % من مداخيل الجزائر خلال مسيرتها التنموية وهذا إلى غاية سنة 2010

وتكشف الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والإعلام التابع لمصالح الجمارك عن استمرار تحسن المداخيل الجزائرية، إلا أن ذلك يتم موازاة مع استمرار ارتفاع الغلاف المالي المخصص للواردات، إذ تخصص الجزائر حاليا 50 % من قيمة مداخيلها للاستيراد، يعكس درجة التبعية المتزايد في كل القطاعات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات لنفس الفترة ضئيلة جدا و لا تتجاوز قيمة 501 مليون دولارا أي أقل من 3 % للقيمة الإجمالية للصادرات.

وما يمكن استنتاجه هو أن قيمة الواردات الجزائرية تبقى في نمو مستمر مقارنة بانخفاض في الصادرات وهذا على اختلاف أنواع السلع والمواد الخام طيلة المسيرة التنموية للاقتصاد الوطني وهذا من شأنه أن يكون له أثر سلبي وتبعية مستمرة للأسواق العالمية، تعرض البلد من ناحية الأمن الغذائي للخطر في أي لحظة في ظل التقلبات والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي. ويظل الميزان التجاري للسلع الغذائية في حالة عجز ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03) الميزان التجاري للمواد الغذائية (2005-2010)

الوحدة: دولار أمريكي

البيان	2005	2007	2008	2009	2010
الواردات	2.597.725.894	2.615.595.007	3.038.050.248	3.179158.679	3.197.178.050
الصادرات	36.087.625	28.675.518	43.706.651	44.989.651	44.806.501
العجز المسجل	2.561.638.269	2.586.919.489	2.994.343.597	307.416.902.8	315.237.154.9
مؤشر الصادرات والواردات	1,39	1,10	% 1,44	1.46	1.40

المصدر: مجمع على أساس معطيات تقارير وزارة التجارة لسنة2011

من خلال الجدول السابق نلاحظ العجز المستمر في الميزان التجاري للمواد الغذائية، إلا أننا نسجل زيادة مستمرة في قيمة الواردات مع ثبات نسبي في قيمة الصادرات. كما نشير أن هناك تضارب في الإحصائيات بين وزارة التجارة وكذلك وزارة الصناعة بالنسبة لقيمة الواردات والصادرات للسلع والمواد الغذائية.

3-مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل

إن قضية التشغيل تعتبر من القضايا المهمة في الاقتصاد الوطني، وهذا نظرا لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وعشية حصول الجزائر على الاستقلال كانت وضعية القطاع سيئة إذ ميزت سيطرت التشغيل الزراعي حوالي نسبة 70 %[15] من مجموع المواطنين العاملين بهذا القطاع، هذه الوضعية جعلت الاقتصاد الوطني عشية انطلاق المخططات غير قادرة على ضمان التشغيل الكامل إلا بنسب قليلة، وعرفت المراحل أهدافا مختلفة لضمان التشغيل الواسع وخاصة في القطاع الصناعي ،وكان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و أهدافه المتمثلة في إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفير الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة. خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية أين أصطدمت بعراقيل سريعة في تطبيق هذا البرنامج. وعلى الرغم من تحسن أسعار المحروقات ،فإن معدل النمو المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة والمقدر بـ 3 %[16]، يبقى غير كاف للاستجابة للحاجات الملحة للسكان لا سيما في ميدان التشغيل.

ومن خلال هذا البرنامج أعتبرت الحكومة خلال هذه الفترة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلتين أساسيتين للشغل في الجزائر، بحيث أن تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة النشيطة ضمن قطاع الصناعات الغذائية وذات إمكانيات هائلة للنمو، تمثل الوسيلة الأنجح للإنشاء السريع لمناصب شغل دائمة وتشكل كذلك وسيلة تجديد التشغيل الذي يمثل أحد الانشغالات الرئيسية للسلطات

العامة، ويمكن أن تقف من خلال الجدول التالي على أهم تطورات عالم الشغل في الجزائر من خلال أهم القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) تطور متوسط معدل التشغيل حسب الفروع الاقتصادية للفترة (2006-2010)

الوحدة: نسبة %

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
البناء والأشغال العمومية	31,15	28,19	31,52	22,11	23,15
التجارة	17,8	15,4	11,87	11,86	10
الصناعات الغذائية	09,16	07,34	06,74	09,14	5,3
النقل والاتصال	14,7	12,1	05,40	3,5	04
الفلاحة والصيد	4,26	4,9	05,26	6,7	8
الفندقة	5,14	6	04,52	5	3,2
مواد البناء	5,8	3,98	04,54	9	8

المصدر: المعطيات محسوبة من طرف الباحثين استنادا إلى:

- تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2011
- الديوان الوطني للإحصاء، على موقع الإنترنت http://www.ONS.dz//thensta.htm.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع الصناعات الغذائية يحتل المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة، وحافظ على توازنه بين القطاعات من حيث متوسط معدل التشغيل، وهذا يرجع حسب تحليلينا إلى الاتجاهات للاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة بمختلف الفروع داخل قطاع الصناعات الغذائية، نظرا للطلب المتزايد على المواد والسلع الغذائية التي كانت تتميز بالندرة خلال مراحل التنمية التي عرفتها البلاد، إلى جانب تشجيع الدولة للاستثمار في هذا الفرع من القطاع الصناعي، نظرا لما يميز واردات المنتوجات الغذائية من ارتفاع وانخفاض في الصادرات .

هذا إلى جانب كون قطاع الصناعات الغذائية تحتل مرتبة مهمة في الاقتصاد الوطني مرتبطة بظاهرة خارجية حساسة تتمثل في تقلبات أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي،و كذلك أهميتها في عملية إمتصاص عنصر البطالة لأنها تتميز عن الصناعات الأخرى بالكثافة العمالية.

إن ما يمكن تسجيله أن قطاع الصناعات الغذائية ساهم مساهمة فعالة في إحداث مناصب الشغل على مختلف الأنشطة التابعة لهذا القطاع، بسبب إنشاء العديد من المؤسسات المسجلة لدى وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعة التقليدية، أين وصل لحد التشبع في بعض الأنشطة كما هو الحال بالنسبة للمطاحن، والتي عرفت زيادة نمو قدرها 52 % خلال الفترة (2005-2010)

حسب تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، أين توقفت البنوك عن تمويل هذا النوع من النشاط، نظرا لما وصل إليه هذا العدد من المؤسسات عبر كافة مناطق الوطن، والذي سوف ينعكس توقفه في السنوات القادمة على التشغيل.

ويرتكز قطاع الصناعات الغذائية من حيث عدد العمال في أربعة أنشطة أساسية مرتبة حسب مساهمة كل نشاط من حيث استحواذه على عدد العمال وهي [الحليب ومشتقاته – المطاحن – المياه المعدنية والمشروبات الغازية – حفظ الخضر والفواكه]،كما نشير إلى أن القطاع الخاص ساهم بفعالية كبيرة في إحداث مناصب الشغل لهذا القطاع، حيث قدرت خلال هذه الفترة بنسبة 75 % وهي تعتبر مناصب جديدة أنشئت رغم أن القطاع الخاص يفضل ممارسة النشاطات التجارية عوض النشاطات الإنتاجية، بينما القطاع العمومي الذي يواجه منافسة حادة فإن نسبة 25 % التي ساهمت في عملية التشغيل تعود إلى توظيف بعض المناصب الناتجة عن عملية التقاعد.

إن الاستراتيجية المعتمدة من طرف السلطات العمومية في ظل ظرف متأزم وتحولات اقتصادية واجتماعية التي تميز مجتمعنا، فإنه من الواضح أن المؤسسة المتوسطة والصغيرة وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية تشكل عاملا للتكامل والتنويع الاقتصادي، كما يمكن أن تشكل المصدر الأساسي للشغل، ومن بين أهداف وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعة التقليدية هو إنشاء حوالي 600.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على مدى المتوسط، في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وبالخصوص قطاع الصناعات الغذائية مما سيسمح بإنشاء حوالي 6 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات المقبلة.

غير أن هذا الهدف يبقى مرهونا بتوفير عدد كبير من العوامل من بينها جدية السلطات العمومية ودورها في التدخل من أجل بلوغ هذه الأهداف رغم تسجيل انخفاض في معدلات البطالة خلال الفترة (2006-2010) حيث كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مؤشرات تطور معدل البطالة خلال الفترة (2006-2010)

السنوات	نسبة سنوية
2006	% 28
2007	% 27,30
2008	% 23,7
2009	-
2010	% 17,7

المصدر: معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء على موقع الإنترنت http://.ONS.dz//then.sta.htm.

رغم هذا الانخفاض الملحوظ خلال هذه السنوات إلا ان المعدل يبقى مرتفع، ولابد من تدخل السلطات العمومية، ودعم النشاطات كثيفة العمالة كفرع الصناعات الغذائية.

4-مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشابك القطاعي

لكل صناعة ترابط أمامي مع صناعات أخرى متصلة بها بنسب مختلفة. والصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات ذات النسب المرتفعة للترابط الخلفي والأمامي، كونها تحصل على منتوجات الصناعات الأخرى، كصناعة التعليب بشتى أنواعها، صناعة التعدين، صناعة الورق، الصناعات الكيمياوية ...إلخ.

وهذا من أجل إنتاج منتوجات الصناعات الغذائية، ويمكن أن تتم المساهمة من الفروع الصناعية الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقطاع الصناعات الكيمياوية على سبيل المثال يساهم مساهمة غير مباشرة، وذلك في تحديد الكميات والمقادير المناسبة لإنتاج سلعة غذائية معينة، فهذا يتطلب خامات من الحديد والغاز و الطاقة الكهربائية...إلخ وبالتالي تكون قد ساهمت في تزويد الصناعات الغذائية بنسب مختلفة من التجهيزات، كما أن هذه القطاعات تحتاج إلى سلع غذائية جاهزة، للقوة العاملة في هذه القطاعات حتى تمكنها من الاستمرارية في النشاط الإنتاجي، وهذا يشكل بما يسمى التشابك القطاعي من خلال مدخلات ومخرجات لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطني.

ومن خلال الجدول الذي يوضح نسب الترابط الخلفي والأمامي لقطاع الصناعات الغذائية ضمن الجدول القطاعي الوطني المعد لسنة 1998 [17]

الجدول رقم (06) :التشابك القطاعي لمختلف الصناعات

الفروع	معامل الارتباط الأمامي	معامل الارتباط الخلفي	المجموع
ص – النسيجية	0,415	0,765	1,18
ص – الغذائية	0,186	0,575	0,761
ص – الحديد والصلب	0,364	0,626	0,99
الخشب والورق	0,251	0,608	0,859
ص – الكيمياء	0,678	0,581	1,259
الأشغال العمومية والبترولية	0,689	0,575	1,264
الفنادق والمقاهي	0,030	0,477	0,507
البناء و أ العمومية	0,201	0,372	0,573
مواد البناء	0,027	0,399	0,426
المناجم والمحاجر	0,892	0,408	1,3
المحروقات	0,008	0,331	0,339

النقل والمواصلات	0,125	0,285	0,41
الماء والطاقة	0,180	0,228	0,408
الزراعة والغابات	0,495	0,235	0,73
التجارة	0,547	0,333	0,88
الخدمات المقدمة للمؤسسة	0,121	0,685	0,806
الخدمات المقدمة للعائلات	0,529	0,115	0,646

المصدر:إعداد الباحثان استنادا لوثائق وزارة الصناعة لسنة 2000

إن ما يوضحه الجدول من نسب الترابط الأمامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني يبرز مساهمة الصناعات الغذائية في التشابك الفرعي ،حيث كانت متوسطة عموما وشكلت في المجموع نسبة 76 % من مجموع نسب الارتباطات الخلفية الأمامية، وان مقارنتها ببعض فروع الاقتصاد الوطني، كالمواد الكيميائية، صناعة الورق، الخشب، مواد البناء، والنسيج، أي فروع الصناعات الخفيفة، نجد أنها احتلت المرتبة التاسعة، ويرجع هذا الضعف كما هو موضوع في الجدول إلى مساهمة الارتباط الأمامي الذي سجل نسبة تعتبر ضعيفة تمثلت في 18,6 %، مقارنة بمساهمة الارتباطات الخلفية والتي بلغت 57,5 %.

وبما أن هذه الصناعة ارتباطاتها الأمامية مع الفروع الاقتصادية الأخرى تمثل تزويدها بالسلع الغذائية لسد حاجيات القوة العاملة بهذه الفروع، إلا أنها تشكل نسبة ضعيفة لهذا النوع من الارتباط، هذا يدل على ضعف الإنتاج الصناعي الغذائي الموجه للاستهلاك، وان هذا العجز يغطي دائما عن طريق اللجوء إلى الاستيراد.

5-مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة

لقطاع الصناعات الغذائية أثار فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي تنتج عن هذا القطاع، حيث أن أهم المواد الأولية اللازمة لمؤسسات هذا القطاع متوفرة بالبلاد ،وذلك بنسب متوسطة، وان تطوير وتوسيع هذا القطاع يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، والسؤال الذي يمكن طرحه هو ما مساهمة قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية في تكوين القيمة المضافة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الوطني

لقد عرف قطاع الصناعات الغذائية في السنوات الأخيرةتطورا ملحوظا، سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمته في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، وهذا يعود لارتباطه بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية،منذ سنة 1990 خاصة أن هذا القطاع له ارتباطات عالية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وإمكانية اندماجه في الاقتصاد الوطني، وتبني الدولة

إستراتيجية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والتي تحقق تحويلات الموارد المحلية وخاصة المستوردة من أجل الاستهلاك النهائي، وهذا ما يبين حساسية هذا القطاع اتجاه تغير عرض وأسعار المواد الأولية. إن النتائج المسجلة خلال هذه المرحلة، لا يمكن من خلالها إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص على غرار القطاع العام الذي بقي يراوح مكانه حيث نسجل على أثر الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، وبالأخص في خلق وإنشاء مؤسسات مصغرة في بعض الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، نسجل 35 وحدة من المطاحن الخاصة على مستوى التراب الوطني[18] ، أين كان نشاط القطاع الخاص قبل سنة 1995 منعدما، ويقتصر على المطاحن العامة والمتمثلة في مؤسسة الرياض ،والتي لم تستطع تغطية كل الاحتياجات الوطنية، حيث وصلت الأمور قبل هذه السنة إلى تحويل القمح من أجل عملية الطحن إلى المملكة المغربية، وما أنجر عنها من مشاكل واتجهت الاستمارات في القطاع الخاص بنسبة مذهلة وصلت إلى حد التشبع أين أوقفت البنوك عملية تمويل هذه المشاريع كما أن قطاع المشروبات الغازية والمياه المعدنية أتجه بنفس اتجاه المطاحن حيث أن نسبة 48 %[19]من المؤسسات كانت غير موجودة قبل 1990، أين واصلت مشاركتها في الإنجاز.

كل هذه المعطيات كان أثرها على الإنتاج الخام والقيمة المضافة للصناعات الغذائية والتي يمكن أن نوضحها أكثر من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (01): تطور القيمة المضافة لفرع الصناعات الغذائية خلال الفترة (1996-2010)

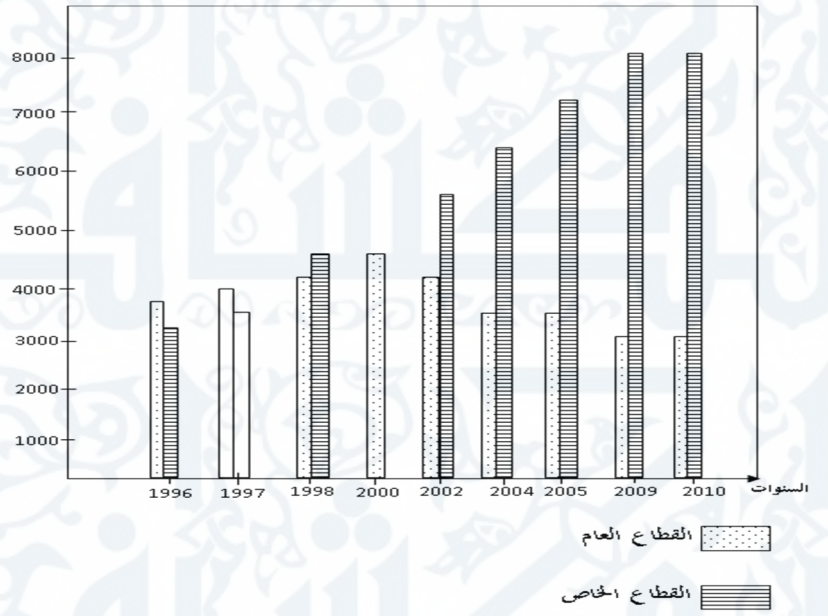

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القطاع العمومي سجل انخفاضا ملحوظا في القيم المضافة وبخصوص السنتين 2009، 2010 مقارنة بسنوات 98 و2000حيث عرف تطورا ملحوظا، ويرجع هذا التدهور في الانتاج الداخلي الخام بالنسبة للقطاع العام إلى الصعوبات التي تواجهه والتي تتمثل فيما يلي:

- إن أدوات الإنتاج قديمة تحتاج إلى إعادة تجديد من خلال استثمار منطقي للآلات الحديثة تتماشى وتطورات العصر.

– مقارنة مع القطاع الخاص والذي يعتبر حديث النشأة في أغلب مؤسساته، هذا ما ترك أدوات الإنتاج نسبيا حديثة، لكن مع هذا الاستخدام تكنولوجيا عالية، كما أن الصيانة لا تستخدم بمعايير حديثة.

–إن التموين بالماء حسب الدراسة التي أجراها الديوان الوطني للإحصاء على قطاع الصناعات الغذائية سنة 2003 دون المستوى لأكثر من 72 % للطاقة الكامنة للإنتاج، إلى جانب العطل والانقطاع في التيار الكهربائي، والذي يؤدي حسب نفس الدراسة إلى ضعف الإنتاج، إلى جانب 57 % من الطاقة الكامنة للإنتاج عرفت التوقف بسبب قدم الآلات في القطاع العام، وضعف الصيانة من طرف القطاع الخاص. هذا العطب أدى إلى 6 أيام توقف عن الإنتاج بـ 35 % من المؤسسات، و30 يوم توقف الإنتاج بـ 7 % من المؤسسات خلال عام 2003 [20] وهذه من بين الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في القطاع الخاص وأكثر حدة في القطاع العام.

المحور الخامس- مستقبل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر في ضوء الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية

إن قطاع الصناعات الغذائية له مكانة متميزة بين الفروع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يرشحه مستقبلا للعب دور حيوي في تحريك الفروع والقطاعات الصناعية الأخرى.كما تعتبر نتاج تقنية علوم الأغذية والعلاقة التي تربطها بعمليات التصنيع، مما يجعلها محليا وإقليما وعالميا من أكبر الصناعات وأهمها من حيث المشاريع الاستثمارية خلال المدة الأخيرة، بل أنها من أسرع الصناعات نموا وإتساعا بسبب الزيادة المضطردة في النمط الاستهلاكي الغذائي، وتعدد رغبات المستهلكين، واحتياجاتهم للمنتوجات الغذائية المصنعة، إلى جانب أثر الزيادة المرشحة لعدد سكان الكرة الأرضية سنة 2010. وهذا ما يؤدي إلى طلب متزايد من حيث النوعية والكمية.

كما يزداد ارتباطها مستقبلا بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ارتباطا وثيقا، فالإنتاج الزراعي مصدر المواد الخام الأساسية للصناعة الغذائية، هذه المواد ونوعيتها وجودتها وأسعارها مستقبلا لها إنعكاساتها على المنتجات النهائية لفرع الصناعات الغذائية، كما تعمل على إمتصاص فوائض الخامات النباتية والحيوانية السريعة التلف في الأسواق المحلية وتحويلها إلى منتوجات في مواسم غير مواسم انتاجها، وتستهلك في أماكن غير أماكن انتاجها او تصنيعها و لفترة صلاحية أطول.

سيظل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر معتمدة على الخامات المستوردة كالحبوب والسكر والزيوت...إلخ، التي لا أمل للجزائر في تحقيق الإكتفاء الذاتي منها في المستقبل المنظور، وعليه فإن التبعية الشديدة لقطاع الصناعات الغذائية للخارج في مجال المنتوجات الزارعية الغذائية، مما يعرضه إلى آثار سلبية بسبب تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

كما أن البحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيظل الشغل الشاغل لدى الدولة، ما لم يتم تحقيقه فإنه يكون من الصعوبة بمكان تطوير قطاع الصناعات الغذائية فيستوجب معالجة مشكلة الفلاحين او أصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، من خلال وضع آلية مستقبلية للتعاون والإنسجام قصد مواجهة المنافسة الحادة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية من خلال القطاع غير الرسمي وكذا الزخم الهائل من السلع الغذائية المستوردة.

إن قطاع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع والقطاعات الصناعية الأخرى، سيعرف مستقبلا تحديات كبرى، بسبب إقبال الجزائر للانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعتها ستدخلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي بحكم قدرته وفعاليته قد يكبح فرص الصناعة الوطنية بصفة عامة وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، كما حدث لفرع النسيج في تونس والذي بسبب إتفاق الشراكة وتحرير التجارة أغلقت كل المصانع التونسية دون استثناء.

لا شك في أن انظمام الجزائر لمنظمة OMC ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة و قطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، و لعل أهمها عدم قدرة منتوجات قطاع الصناعات الغذائية على المنافسة غير المتكافئة في الأسواق، لمواجهة منتوجات الصناعات الأوروبية والأمريكية واليابانية وغيرها، نظرا لما يميز المنتوج الوطني من ضعف الجودة إلى جانب ضعف المعرفة والخبرة التسويقية من طرف المنتجين. ومن ناحية أخرى، فإن اتفاقيات منظمة التجارة الدولية تلزم الدول المصدرة للمواد الخام الغذائية إلغاء الدعم الذي تقدمه لتلك المواد، مما سيترتب عليه ارتفاع

أسعارها في الأسواق العالمية، كما حدث لمادة السكر وهذا سيعرض قطاع الصناعات الغذائية إلى أخطار إضافية في المستقبل. إلى جانب قرب انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قد دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2005، وهذا ما يؤكد خيارها الحر ودخولها بكل حزم في نهج اقتصاد السوق بإنفتاحها على المنافسة في إطار مجال اقتصادي يمثل 60 % من تجارتها الخارجية.

ويكون هذا الاتفاق فوريا بالنسبة للمنتوجات الصناعية وتدريجيا بالنسبة للمواد الخام، وسيشمل المنتوجات الخام والمواد الأساسية وبالفعل فإن طابع الاقتصاد الوطني الذي يخضع نموه بشكل كبير إلى الأسواق البترولية، والظروف المناخية لا يبعث على الارتياح، وعليه وبصفة حتمية تنويع مصادر النمو بصفة عامة، وتنويع وزيادة حجم منتوجاتها الغذائية لا سيما المصنعة، وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية والتحكم في تكاليفها حتى تصبح قادرة على المنافسة، وهذا سيكون من الصعب تحقيقه، ما لم يتهيأ محيط فعال يتوفر على خدمات عصرية كفيلة بتسهيل دخول مؤسسات القطاع الصناعي الغذائي إلى الأسواق ومواجهة تحديات التقسيم الدولي الجديد للعمل.

إن ما تبذله الدولة في تشجيع الاستثمار في الفروع الانتاجية القابلة للنمو كفرع الصناعات الغذائية، وهيكلة المؤسسات، وفتح المجال واسعا أمام القطاعين العمومي والخاص، بما يكفل لعب دور هام في العملية التنموية الشاملة هي عوامل ضامنة لديناميكية تنموية حقيقية ، ولن يتحقق ذلك إلا بالقضاء على العراقيل التي تحول دون ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي.

إن التطور الإيجابي للمؤشرات المالية والنقدية يؤكد الاستقرار المالي الذي يستند إليه تحسين جيد في ميزان المدفوعات في المدى المتوسط بفضل التطورات الإيجابية التي تعرفها أسعار السوق البترولية، وهذا لا يؤثر على قدرة الجزائر في الا ستيراد بصفة عامة واستيرد المواد الغذائية بصفة خاصة لتغطية حاجيات السوق، لكن بالمقابل سيكون قطاع الصناعات الغذائية أول القطاعات بعد القطاع المالي، ممن يتأثر بتقلبات أسعار المحروقات نحو الإنخفاض.

إن أفاق قطاع الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط من الفرع الصناعي، وتمكين المشتثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قصد إحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعي ،وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، أضف إلى ذلك مساهمته في الأمن الغذائي الوطني ،بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي ستعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد والسلع الغذئية، بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد مستقبلا.

••• الخاتمة:

إن مؤشرات الانفتاح الاقتصادي على النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، و المؤسسات الصناعية العامة و الخاصة بشكل خاص ، جعلت الجزائر تبحث عن مخرج لرواسب النظام السابق و تأثيراته ، من أجل التأقلم مع المحيط الجديد للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ، و هذا من خلال إجراء جملة من الإصلاحات وفق برامج مختلفة ، و إعطاء الأولوية في نمو للمؤسسات المتوسطة والصغيرة باعتبارها قاطرة حقيقية في عملية التنمية ،و بالخصوص المؤسسات ضمن قطاع الصناعات الغذائية لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية اقتصادية و اجتماعية، و كذا ارتباطه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ،و بالخصوص القطاع ألفلاحي الممول الرئيسي لقطاع الصناعات الغذائية ، الذي تعاني مؤسساته من تخلف تكنولوجي ومنافسة للمنتجات الأجنبية المستوردة،و تابع في كثير من الحالات للظروف المناخية ، رغم التحولات العميقة التي يعرفها هذا القطاع من خلال برامج الإصلاحات الواسعة ، و الذي لم تتأكد نتائجه بعد ، إنتاجية فلاحية منخفضة ، نوعية رديئة ، أين تبقى الجزائر من بين الدول الأوائل من حيث استيراد المواد و السلع الغذائية .

كما أن الضعف المسجل على مستوى قطاع الصناعات الغذائية يرجع أساسا على الاعتماد على الطرق الفنية التقليدية في الإنتاج، و كذلك نقص موارد التموين الشيء الذي يؤدي إلى الاعتماد على المواد الأولية المستوردة من الخارج ،و بالتالي فإن عامل الخطر للاستثمارات في هذا القطاع يرتفع ،ولا يشجع الاستثمار الأجنبي للاتجاه نحو هذا القطاع.

إن القدرة على جلب الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية و توفير المناخ الملائم لها ،من أجل تحقيق المردودية و الفعالية الاقتصادية اللازمة ، تعتبر من التحديات الكبرى التي ستواجه مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية مستقبلا و هو التحدي المرتبط بالمتغيرات التي تعرفها العلاقات الاقتصادية الدولية، و التي ترمي إلى التسريع في التحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. .

••• الهوامش والاحالات:

[1]-راجع:مجلة الرياض الاقتصادي، **المنافسة الخارجية للصناعات الغذائية العربية** ، العدد 134 بتاريخ 2005/3/15

[2]- **التقرير السنوي 2012**، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،سنة 2013

[3]- **تقارير وزارة الصناعة** ، تحقيق حول المؤسسات المتوسطة للفرع الصناعات الغذائية ، سنة2010

[4]- وزارة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الصناعة التقليدية ، **تقرير حول PME/PMI لسنة 2001**

[5]- **التقارير السداسية**، للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2005

[6]-CNAS , 2012, selon http//www.pme.art-dz.org

[7]- **Gestion & entreprise** , publication trimestrielle de L'inped , Boumerdes , Janvier – Avril 2010

[8]- Gestion & entreprise Ibid

[9]-**التقارير السنوية**، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي سنة 2010

[10]- **التقارير السنوية** ،وزارة الفلاحة و الصيد البحري ،سنة 2012

[11]- **التقارير السنوية**، وزارة الفلاحة و الصيد البحري ، نفس المرجع السابق

[12]- منشورات وزارة التجارة سنة 2011

[13]- Internet , fille//A : 14450-News/Alger-News de l'agro alimentaire en Algérie,2011

[14]- **تقارير السنوية** ،وزارة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، سنة 2011

[15]-Internet , fille//A : www.pmeagro alimentaire

[16] Internet :http://www.mondiploar.com/NOVO2/article/Méditérnienne

[17]-فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية** ،أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2007 ،ص.188

[18]-Internet : www.google.com/inth/help/Features.htm

[19]- Internet : www.google.com.http:// ressources CIHEM.org/OM/plof/C191964005

[20]-منشورات الديوان الوطني للإحصاء، على موقع الإنترنت http://www.ONS.dz//thensta.htm.